الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ٢٧
المعقودة يوم الثلاثاء
٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

1991

محضر حرفي للجلسة السابعة والعشرين

الرئيس : السيد أوردنيز (الفلبين)
(نائب الرئيس)

المحتويات

- النظر والبت في مشاريع القرارات المتعلقة بجميع بنود نزع السلاح في جدول الاعمال (تابع)

- برنامج العمل

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.27
14 November 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-61662 ٢٣٠٧د(٩١)

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد أوردنيز (الفلبين) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البنود ٤٧ إلى ٦٥ من جدول الاعمال (تابع)

النظر والبت في مشاريع القرارات المتعلقة بجميع بنود نزع السلاح في جدول الاعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الارجنتين ، الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/46/L.9 .

السيد غارسيا موريتان (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بوصفي رئيس المؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف في اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُمِّيَّة (التكسينية) وتدمير تلك الاسلحة ، أود أن أعرض مشروع القرار A/C.1/46/L.9 ، الذي يبين العمل الذي أنجزه المؤتمر الاستعراضي بشأن حالة تنفيذ الاتفاقية منذ المؤتمر الاستعراضي الاخير .

مشروع القرار هذا ، المفتوح باب المشاركة في تقديمه لجميع الدول الاطراف ، يلاحظ مع الارتياح قيام المؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف ، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، باعتماد إعلان ختامي بتوافق الآراء .

وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أن الاعلان الختامي يمثل في رأيي إسهاما ملموسا في تعزيز الاتفاقية ويتيح معالجة بعض أحكامها الهامة بشكل أكثر شمولا وتفصيلا . وأشير بوجه خاص إلى المقررات المعتمدة في المجال الهام لتدابير بناء الثقة . وفي هذا الصدد فإن الاعلان الختامي غنيّ عن الإيضاح .

وفيما يتعلق بالتحقق ، وهو الميدان الذي ينصبّ عليه اهتمام المجتمع الدولي بشكل خاص ، فإن المؤتمر الاستعراضي الثالث اتخذ خطوة نحو الامام بإنشاء فريق مخصص من الخبراء الحكوميين ، سيقوم خلال بضعة أشهر بتحليل الجوانب العلمية والتكنولوجية لميدان لم تتمكن فيه الاتفاقية لغاية الآن من الوفاء بتطلعات جميع أطرافها .

وبالطبع ، لو توفر لدينا قدر أكبر بقليل من الشجاعة لاستطعنا المضيّ قدما بعزيمة أكبر في هذا الميدان . ولكن واقع المفاوضات والحاجة إلى التوفيق وضعا قيودا على ما كان ممكنا في الواقع ، مع أن البعض كانوا يرغبون في تعجيل العمل .

ويبرز مشروع القرار المعروض الآن على اللجنة الاولى الجوانب الاساسية للقرارات المعتمدة من جانب الدول الاطراف ، التي شرعت ، مع بدء أعمال فريق الخبراء الحكوميين ، بعملية نشيطة لبناء الثقة والتحقق . كما أنه يشير إلى المساعدة الكبيرة المقدمة من ادارة شؤون نزع السلاح في الامم المتحدة ، التي ستواصل القيام بدور في عملية المتابعة للمؤتمر . ولا شك في أن إسهام تلك الادارة ستكون له أهمية لا تقدّر بثمن في هذا المجال .

والجدير بالذكر أن تكاليف هذه الممارسة ستتحملها بالطبع الدول الاعضاء . وفي ضوء الصعوبات المالية للامم المتحدة ، سيكون من الافضل دوما توفير أموال المساعدة لإدارة شؤون نزع السلاح قبل فترة لا تقل عن ستة أسابيع من بدء الانشطة المطلوبة .

وأود في هذا الصدد أن أعرب عن امتناني للذين شاركوني في الجهد الذي اضطلعنا به في جنيف في أيلول/سبتمبر الماضي : السفير لانغ ، ممثل النمسا ، رئيس لجنة وثائق التفويض ، والسفير واغينميكرز ، من هولندا ، رئيس اللجنة العامة ، والسفير توث ، ممثل هنغاريا ، رئيس لجنة الصياغة . وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للامين العام للمؤتمر الاستعراضي ، السيد سامي بو ، الذي قاد فريق الامانة بكفاءة عالية . وأشكر أيضا وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح ، السيد ياسوشي أكاشي ، على مساعدته ومشورته ، وكذلك ممثل الامين العام السيد سوهراب خيرادي .

إن المجتمع الدولي بحاجة متزايدة إلى صكوك قانونية فعالة لحمايته من الخطر الكلي لاسلحة التدمير الشامل . وقد ركز المؤتمر الاستعراضي الثالث ، في اضطلاعه بمهامه ، على النمط الاكثر رعبا من جميع أنماط أسلحة التدمير الشامل ، وهي الاسلحة البيولوجية . وقد دلل المؤتمر بذلك على ما لهذه الاتفاقية من أهمية كبيرة وعلى إمكانية أن تصبح أكثر قوة في المستقبل .

إن عملنا لم ينته بعد . ويجب في الحقيقة أن يستمر . ومشروع القرار المعروض الآن على اللجنة يمثل المحرك الذي يمكن أن يعطي الزخم للمقررات الموضوعية التي اعتمدتها الدول الاطراف . ولذلك فإننا على ثقة بأن اللجنة الاولى ستعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء .

السيد كنيون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها اللجنة الأولى ، أود أن أعرب ، بالنيابة عن وفد المملكة المتحدة ، ومن خلالكم ، سيدي ، عن تهانينا الحارة لرئيس اللجنة الأولى على توليه منصبه ، ولكم أيضا ولبقية أعضاء مكتب اللجنة على انتخابكم لمناصبكم . وإنني أؤكد تأييد وفد بلادي الكامل لكم .

وأود أيضا أن أشكر السيد ياسوشي أكاشي ، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، وأمين لجنتنا ، السيد خيرادي ، وموظفيه على دعمهم لأعمال هذه اللجنة .

أما وقد استمعنا منذ لحظات إلى ممثل الارجنتين ، الذي ترأس المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الاطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية ، وهو يقدم مشروع القرار المتصل بذلك المؤتمر ، يبدو لي أن هذه هي اللحظة المناسبة لأن أدلي ببيان بناء على تعليمات من حكومتي . وأود أن أكرر هنا إعلانا صدر لأول مرة في ذلك المؤتمر ، في ٢٧ أيلول/سبتمبر .

عندما انضمت الحكومة البريطانية إلى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، كانت لديها تحفظات تتعلق ، في جملة أمور ، بالاحتفاظ بحقها في أن تردّ بالمثل إذا استُخدمت الأسلحة البيولوجية ضد المملكة المتحدة . وقد تخلّت المملكة المتحدة عن البحوث الهجومية في مجال الأسلحة البيولوجية منذ الخمسينات . ومنذ ذلك الوقت ، كانت بحوث المملكة المتحدة موجّهة كليةً نحو الدفاع . وعند الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، أضفت المملكة المتحدة طابعا تشريعيا على أحكامها في المملكة المتحدة من خلال قانون الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٤ .

ويسعدني أن أقرر أنه في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أعلنت الحكومة البريطانية عن عزمها على أن تسحب ذلك الجزء من تحفظها على بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية ، الموقّع في جنيف في عام ١٩٢٥ ، والذي احتفظت فيه المملكة المتحدة بحقها في الردّ بالمثل إذا استُخدمت الأسلحة البيولوجية ضد المملكة المتحدة .

ويعبّر ذلك القرار عن الالتزام المستمر من جانب الحكومة البريطانية بأحكام بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية لعام ١٩٧٢ التي تحظر على التوالي استخدام وتطوير وإنتاج وتخزين تلك الأسلحة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل البرازيل ، الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/46/L.29 .

السيد أراوجو كاسترو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن وفود الارجنتين ، واسبانيا ، وألمانيا ، وأوروغواي ، وبيرو ، وفرنسا ،

وكندا ، والهند ، وهنغاريا ، والبرازيل ، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/46/L.29 ، الخاص بنقل التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية .

إن موضوع مشروع القرار يعتبر مواتيا في توقيته كما أن نصه بسيط . ولقد أشار الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة إلى دورة الجمعية العامة الخامسة والاربعين ، في عام ١٩٩٠ ، إلى أهمية الاستفادة بلا قيود من مزايا العلم والتكنولوجيا الحديثة دون أن يؤدي ذلك إلى سباق تسلح نوعي يقوّض الاستقرار على الصعيد الاقليمي ، بل ويهدد الأمن العالمي . وفي هذا الصدد ، اقترح الأمين العام :

"أن يقوم المجتمع الدولي ببذل جهد خاص لإيضاح المسائل الهامة التي ينطوي عليها هذا الأمر وبوضع مبادئ توجيهية واضحة ومنصفة تكون مقبولة للجميع" . (A/45/1 ، ص ٣٦)

وأكد الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار مرة أخرى هذه السنة في تقريره إلى دورة الجمعية العامة السادسة والاربعين على هذا الموضوع ، بقوله :

"ويعدّ تأمين انتظام تدفقات التكنولوجيا ، التي توجد حاجة ماسة إليها ، إلى البلدان النامية ، بدون أن يؤدي ذلك إلى انتشار الأسلحة ، مسألة ذات أهمية كبيرة ، وما يلزم هو وضع صيغة للتعاون تنطوي على استعداد أكبر من قبل البلدان الصناعية لتلبية احتياجات البلدان النامية من العلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية ، إلى جانب انفتاح حقيقي للجهات المستفيدة فيما يتعلق باستخدامها النهائي" . (A/46/1 ، ص ١٤)

وفي القرار ٦٢/٤٥ باء ، المتخذ بتوافق الآراء ، أوصت الجمعية العامة هيئة نزع السلاح بأن تدرج على جدول أعمالها في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩١ بندا معنونا "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الاخرى ذات الصلة" . وبالتالي ، قررت هيئة نزع السلاح في دورتها التنظيمية المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، تشكيل الفريق العامل الرابع لتناول هذا البند من جدول الأعمال .

١٩٩١ الموضوعية لهيئة نزع السلاح ، حدد الفريق العامل أربعة
النظر وأنها ستسمح بإجراء مداولة منظمة أثناء السنوات الثلاث
. وهذه الجوانب الاربعة - أو البنود الفرعية الاربعة هي :
التكنولوجية وأثرها على الامن الدولي ، والعلم والتكنولوجيا من
العلم والتكنولوجيا في المجالات الاخرى ذات الصلة ، ونقل
ذات التطبيقات العسكرية .

القشة الاولية أثناء دورة ١٩٩١ في مناخ بنّاء للغاية ، وقد شملت
أربعة مفاجئة بشأن الجوانب المختلفة للموضوع قيد النظر . وكما
العامل الرابع بشأن هذا البند من جدول الاعمال ، اعتُبرت هذه

مناقشات بالغة النفع . فقد أظهرت هذه المناقشات أن الفريق
تماما تلك العقبات الاساسية التي تكتنف ولايته ، وهي ولاية معقدة
ولا تخلو من التحديات ، فهي تشمل من المسائل ما لم تسبق
دتها في مداولات منتظمة للامم المتحدة" . (A/46/42 ،
((

البند الفرعي المتصل بنقل التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات
الاهتمام بالاستمرار في العمل بشأن هذا الموضوع :
راعاة ذلك الاقتراح الذي يطالب بوضع قواعد ومبادئ توجيهية
بقبول عالمي لتنظيم عمليات النقل الدولي للتكنولوجيات
كفالة عدم إعاقة هذه القواعد للوصول إلى منتجات التكنولوجيا
اتها ودرايتها فيما يتعلق بالاغراض السلمية" . (A/46/42 ،
((

راحات اخرى متصلة بالموضوع ، وردت على نحو كاف في تقرير
ني اعتمده بتوافق الآراء في جلسته الحادية عشرة ، في ١٠ أيار/

مايو ١٩٩١ . والطابع الموضوعي والبنّاء للعناصر الواردة في التقرير يدل دلالة كاملة على أن هذا الموضوع قد جاء في حينه .

واسمحوا لي بأن أقول بضع كلمات عن نص مشروع القرار A/C.1/46/L.29 . تشير أول فقرتين من الديباجة إلى تقرير هيئة نزع السلاح وإلى تقرير الفريق العامل الرابع . والفقرة الثالثة من الديباجة تستعير من الصيغة الواردة في تقرير ذلك الفريق العامل ، وبالتحديد فيما يتعلق بمواصلة النظر في ذلك المحفل في المستقبل في مسألة نقل التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية . والفقرة الرابعة من الديباجة تكرر الاشارة إلى جانبين من جوانب تنظيم نقل التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية ، ألا وهما المقتضيات المشروعة لصيانة السلم والامن الدوليين ، وضرورة ألاّ يحول هذا التنظيم دون الوصول إلى التكنولوجيا الرفيعة للاغراض السلمية .

وفي الفقرة ١ من المنطوق ، تطلب الجمعية العامة إلى هيئة نزع السلاح أن تواصل النظر في البند في عام ١٩٩٢ ، بغية اختتام أعمالها بشأن هذا الموضوع في دورتها لعام ١٩٩٣ . وتدعو الفقرة ٢ من المنطوق الدول الاعضاء إلى جعل المعلومات والتعليقات ذات الصلة بهذا الموضوع متاحة ، مع مراعاة الترتيبات والقوانين واللوائح ذات الصلة . والفقرة ٣ من المنطوق ، وهي آخر فقرة ، تطلب إلى الامين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ، آخذا في اعتباره المعلومات والتعليقات الواردة من الدول الاعضاء .

وكما يتضح من النص ، فإن مشروع القرار إجرائي أساسا ، وهدفه الرئيسي هو إبراز أهمية الموضوع وتجميع المدخلات اللازمة لإثراء النقاش في هذا الصدد . وفي هذا السياق ، ورغم أن المعلومات والتعليقات الواردة من الدول الاعضاء سيقدم عنها الامين العام تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التالية ، فإن تقديم هذه الآراء في وقت مبكر أمر ينبغي تشجيعه حتى يمكن إتاحة المشروع الاولي للتقرير لجميع الوفود في وقت مبكر قبل دورة هيئة نزع السلاح الموضوعية لعام ١٩٩٢ .

وأخيرا ، أود أن أشدد على أهمية موضوع مشروع القرار هذا وأن أؤكد طبيعته التعاونية والروح البنّاءة التي قُدّم بها . إن قائمة مقدمي مشروع القرار ذاتها تشهد على تلاقي المصالح بين البلدان في مختلف المناطق والمجموعات . وإن نصّ مشروع القرار لم يجن الفوائد من مساهمات مقدميه فحسب بل أيضا من مساهمات الوفود الاخرى المهتمة التي كانت اقتراحاتها موضع ترحيب من مقدمي مشروع القرار .

ويأمل مقدمو مشروع القرار A/C.1/46/L.29 اعتماده دون تصويت .

السيد غارسيا موريتان (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد عرض السيد أراوجو كاسترو ، ممثل البرازيل ، قبل لحظات مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/46/L.29 ، وشدد من بين جملة أمور على أهداف مقدمي مشروع القرار بشأن مسألة ستنال أهمية متزايدة .

وفي هذا الصدد ، قيل الكثير عن الآثار الايجابية ، وفي بعض الحالات ، عن الآثار الاقل ايجابية ، المترتبة على الاكتشافات العلمية والتقدم العلمي . وقد ذُكر عن حق أيضا أن التكنولوجيا لها موقف محايد من الاستخدام الذي قد تُسخَّر من أجله . لذلك نرى أن تبادل الآراء والافكار المتعلقة باستخدامات ما يسمى بالاهداف الثنائية للتكنولوجيا ومراقبتها يستحق النظر الكامل والمناسب .

ونعتقد أن التعاون الدولي النشط والوصول المتكافئ إلى التكنولوجيات الرفيعة من شأنهما أن يعززا بدرجة كبيرة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويسرّعا بها ، وأن يساعدا في الوقت نفسه في زيادة الثقة الدولية وبناء الامن .

إن هذه الاعتبارات تبين لنا ، في جملة أمور ، الحاجة إلى الحصول على توافق آراء دولي يمكّن من التوصل إلى اتفاق بشأن وضع مبادئ توجيهية متوازنة تأخذ في الحسبان الجوانب الناشئة عن الاستخدام الثنائي لاي تكنولوجيا ، وفي الوقت نفسه لا تلحق ضررا بنقل هذه التكنولوجيا أو بالمتطلبات الاقتصادية والصناعية المشمولة في ذلك .

ومما لا شك فيه أن بالإمكان التوفيق بين إرساء تدابير مناسبة لبناء الثقة ، تستهدف تعزيز الأمن الدولي وبين القيام بصورة متبادلة بأعمال تكميلية ترتكز على نظام يقوم على التعاون ونقل المعلومات وتبادلها بشأن التكنولوجيا الرفيعة . وبهذه الروح يأمل وفدي أن يمثّل مشروع القرار A/C.1/46/L.29 مساهمة تساعد في بناء توافق الآراء ذاك .

لذلك ، وعلى الرغم من أن التعليقات والمعلومات الواردة من الدول الاعضاء ستقدم ، على ما نأمل ، إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة من خلال الامين العام ، سيكون من المفيد للغاية إذا قُدمت في أقرب وقت ممكن ليتسنى توفيرها للوفود في الدورة المقبلة لهيئة نزع السلاح .

السيد رودريغيز (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أبدي بضع ملاحظات تأييدا لمشروع القرار A/C.1/46/L.29 المعنون "نقل التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية" ، الذي عرضه توا ممثل البرازيل ببلاغة ووضوح كبيرين ، والذي يسعد وفدي أن يكون من بين المشتركين في تقديمه .

إن مسألة نقل التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية هي حتما مسألة معقدة . فهي تنطوي على أمور تتعلق بحرية الوصول إلى التكنولوجيا الرفيعة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتدفق الحر للبضائع والخدمات ، وكذلك تنفيذ مبدأ الدفاع المشروع عن النفس . ولابد أن يضاف إلى هذا الطبيعة غير المادية للتكنولوجيا والصعوبات المتأصلة في استخدامها الثنائي .

إلاّ أن هذا التعقيد لا يمكن أن يجعلنا نتجاهل تواتر الاشارة إلى الموضوع فيما يتعلق بالسلم والأمن والاستقرار الدولي . فكما بينت التجربة الاخيرة في أزمة الخليج ، ربما تكون التكنولوجيا عنصرا مزعزعا للاستقرار وباعثا على عدم التوازن على الصعيدين العالمي والاقليمي .

ويتطرق الامين العام في تقريره السنوي إلى المسألة بصورة مناسبة ومنطقية جدا عندما يشير إلى ضرورة ضمان التدفق المنتظم للتكنولوجيا إلى البلدان النامية

دون أن يؤدي هذا إلى انتشار الأسلحة . وفي هذا الصدد نعتقد أن المجتمع الدولي كله يتشاطر القلق فيما يتعلق بهذه الظاهرة .

وقد تم التشديد على ذلك في المناقشة المضمونية التي أجراها الفريق العامل الرابع التابع لهيئة نزع السلاح برئاسة السفير أراوجو كاسترو ، ممثل البرازيل ، والتي بدأ فيها بتحليل موضوع لم يطرق من قبل على الإطلاق في أي مناقشة منتظمة في الأمم المتحدة . لقد بدا جليا إنه كان هناك اهتمام بدراسة هذه المسألة بمزيد من التفصيل وبالمقترح المتعلق بوضع قواعد ومبادئ توجيهية مقبولة عالميا لنقل هذه التكنولوجيات . ونعتقد أن القواعد الوطنية والترتيبات الدولية القائمة تمثل أساسا مفيدا جدا للنظر العام في هذا الموضوع .

وفي رأينا أن مشروع القرار A/C.1/46/L.29 المعروض الآن على اللجنة يأخذ في الحسبان جميع هذه الاعتبارات ؛ كما أنه ينطوي على مزية التشديد على مسألة نقل التكنولوجيا الحساسة . ونرى أيضا أنه يتميز بتناول المسألة بطريقة واقعية . إنها طريقة مناسبة لتكملة المناقشة الجماعية في هيئة نزع السلاح ببيانات وآراء وطنية . ويأمل وفدي في اعتماد مشروع القرار هذا دون تصويت .

السيدة ماسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتكلم بشأن البندين ٥١ و ٥٣ من جدول الأعمال ، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالوثيقة A/C.1/46/L.4 التي تحمل عنوانا مزدوجا هو "وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية" و "الحاجة الملحّة إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية" .

في البيان الاستهلالي الذي أدليت به في هذه اللجنة ، ذكّرت الوفود بالأولوية العليا التي مابرحت كندا توليها لهدف أساسي من الأهداف الكندية لتحديد الأسلحة وهو : إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وقد أشرت إلى العمل المفيد الذي اضطُلع به في مؤتمر نزع السلاح والرامي إلى تحقيق هذا الهدف ؛ وأشرت أيضا إلى أهمية قيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي باتخاذ خطوات فورية ترتكز عليها التحديدات الحالية للتجارب ، بغية التوصل إلى مزيد من التدابير المفضية إلى فرض حظر قابل للتحقق الفعال على جميع التفجيرات التجريبية النووية .

وفي دورات سابقة للجنة الاولى عملت كندا بشكل وثيق مع استراليا ونيوزيلندا ، وبقية المقدمين لمشروع القرار ، في صياغة واحد من مشروعيّ القرارين اللذين تعتمدهما اللجنة عادة بشأن موضوع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . وهذا العام شارك وفد كندا بنشاط في صياغة مشروع القرار A/C.1/46/L.4 ، ونحن نرحب بحرارة بتوصل مجموعتيّ مقدمي مشروعي القرارين إلى نص واحد لمشروع قرار يدعو إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وتشاطر كندا في الرأي الذي أعرب عنه السفير اوبراين ، ممثل نيوزيلندا قائلا :

"يمثل مشروع القرار A/C.1/46/L.4 جهدا حقيقيا للغاية بذله جميع المعنيين لتشجيع نهج عملي إيجابي" . (A/C.1/46/PV.25 ، ص ٨)

لهذه المسألة الصعبة . ويحدونا الامل في أن يشجع اعتماد مشروع القرار على بذل المزيد من الجهود واتخاذ خطوات محددة نحو تحقيق هدف عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما يذكر الاعضاء ، فقد بيّن الرئيس في اجتماع سابق للجنة إنه ستعمم اليوم ورقة غير رسمية تتضمن قائمة بكل مشاريع القرارات المتعلقة ببنود نزع السلاح ، تم ترتيبها في مجموعات مناسبة .

وبعد مشاورات مكثفة أجريتها مع مكتب اللجنة ، بوسعي الآن أن أقدم إلى اللجنة ورقة توضح البرنامج المقترح من جانب الرئيس وتتضمن قائمة بمشاريع القرارات هذه في مجموعات مختلفة . وأعتقد أنه يجرى تعميمها الآن .

وكما يدرك الممثلون ، فقد تم استحداث نمط معين خلال الاعوام الماضية ، فيما يتعلق بعملية تجميع مشاريع القرارات في مجموعات . وقد أُخذ هذا النمط بعين الاعتبار عندما تولى أعضاء مكتب اللجنة مهمة تجميع مشاريع القرارات المختلفة على أساس أكثر المعايير المتاحة منطقية وعملية ، بما في ذلك المواضيع المعنية إلى الحد المستطاع عمليا .

وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد من جديد أن مكتب اللجنة قد استرشد في هذه المهمة برغبته في تيسير وتعجيل أعمال اللجنة بغية ضمان الاستفادة بشكل فعال وكفؤ من الوقت والموارد المتاحة في ادارة المؤتمرات خلال هذه المرحلة من عمل اللجنة .

وفيما يتصل ببرنامج العمل والجدول الزمني لاتخاذ الاجراءات بشأن مشاريع القرارات ، وعلى أساس ما تم العمل به سابقا ، تعتزم الرئاسة الانتقال بأسرع وقت ممكن من مجموعة إلى أخرى حسب الترتيب ، بعد البت في كل مجموعة .

إلاّ أننا باتباع هذا الاسلوب سنحتفظ ، بطبيعة الحال ، بالقدر المطلوب من المرونة . وكلما تسنى للرئاسة تحديد الأيام التي سيتم فيها تناول أية مجموعة معينة ستقوم بإبلاغ اللجنة بذلك .

والاسلوب الذي سيتبع أثناء مرحلة اتخاذ القرارات بشأن كل مجموعة على حدة هو أن تتاح للوفود أولا فرصة تقديم مشروع القرار أو الإدلاء بأية بيانات تعتبرها ضرورية فيما يتعلق بمشاريع القرارات المدرجة في المجموعة ، باستثناء تعليل التصويت .

وبعد ذلك ، سيتسنى للوفود التي ترغب في توضيح مواقفها أو تعليل تصويتها إزاء أي مشروع من مشاريع القرارات - أو جميعها - في مجموعة معينة ، أن تقوم بذلك قبل البت فيها . وبعد أن تبت اللجنة في مشاريع القرارات الواردة في مجموعة معينة ، ستتمكن الوفود من توضيح مواقفها أو تعليل تصويتها إذا ما رغبت في القيام بذلك .

وبغية المضيّ قدما بعمل اللجنة بشكل منهجي وكفؤ ، نحث الوفود على الإدلاء ببيان واحد قدر المستطاع حول مشاريع القرارات الواردة في مجموعة معينة سواء كان ذلك لتوضيح مواقفها أو تعليل تصويتها .

هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على برنامج العمل والاجراءات التي أوضحتها للتو ؟

إذا لم أسمع اعتراضا ، سأعتبر أن اللجنة توافق على برنامج العمل المقترح والاجراءات التي بيّنتها .

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥